A39-WP/162
TE/59
26/8/16

**منظمة الطيران المدني الدولي**

**ورقة عمل**

# الجمعية العمومية – الدورة التاسعة والثلاثون

## اللجنة التنفيذية

**البند ٣٣ من جدول الأعمال: سلامة الطيران ومراقبة وتحليل الملاحة الجوية**

## خطة مراجعة شهادات مؤسسات الصيانة – سلطة الطيران المدني – الشراكة في القطاع بشان تقييم مؤسسة الصيانة المعتمدة

(ورقة مقدّمة من دولة الإمارات العربية المتحدة)

**الموجز التنفيذي**

تشهد دولة الإمارات العربية المتحدة نموا غير مسبوق في قطاع الطيران، قد يتحول، إذا لم يتم احتواءه بالشكل الملائم، إلى التزام ثقيل في المجال التنظيمي ومجال مراقبة السلامة على عاتق الهيئة العامة للطيران المدني. ولتتمكن الهيئة العامة من التعامل مع هذا العبء وبالتالي تلبية المُتطلبات التشغيلية لشركات الطيران، يتعين عليها أن تكيّف نموذجها التشغيلي دون الحاجة إلى المزيد من القوة العاملة وذلك باتباع برنامج يسمى مراجعة شهادات مؤسسات الصيانة.

ويربط هذا الحل بفعالية عملية الترخيص لمؤسسة الصيانة المعتمدة بالمتطلبات التشغيلية لشركة الطيران في الحالات التي تستوجب فيها الهيئة العامة للطيران المدني، عادة، ما لا يقل عن شهرين للترخيص لها، مع المراعاة الواجبة للخدمات اللوجستية أو الإجراءات الأمنية المنصوص عليها ضمنا.

يمكن أن ينظر إلى خطة مراجعة شهادات مؤسسات الصيانة باعتبارها بديلا لبقا لحل يهدف إلى تخفيض الوقت اللازم للترخيص لمؤسسة الصيانة المعتمدة. ويمكن لسلطة الطيران المدني، إذا ما نفذت هذه الخطة بفعالية، أن تستفيد منها لتعزيز مستوى المشاركة في مراقبة السلامة بما يتماشى مع عملية تنميط المخاطر. ومن الممكن أن تستفيد سلطة الطيران المدني والقطاع في تخفيض تكاليف إدارة الموارد.

**الإجراء:** يرجى من الجمعية العمومية أن تتخذ الإجراءات التالية:

أ) الإحاطة علما بالمعلومات الواردة في هذه الورقة ؛

ب) دراسة خطة مراجعة شهادات مؤسسات الصيانة واستعراض الفوائد التي يمكن أن تعود بها على سلطات الطيران المدني وقطاع شركات الطيران؛

ج) تشجيع الدول المتعاقدة الأخرى على تكييفها مع بيئتها الخاصة؛

| | |
|---|---|
| الأهداف الاستراتيجية: | ترتبط ورقة العمل هذه بالهدف الاستراتيجي الخاص بالسلامة. |
| الآثار المالية: | |
| المراجع: | |

## ١- المقدمة

١-١ إن دولة الإمارات العربية المتحدة، كدولة السجل، تدرك وتحترم التزاماتها فيما يخص اعتماد ومراقبة مؤسسات الصيانة التي تعمل في صيانة طائراتها، وتفي بها على النحو المنصوص عليه في اتفاقية شيكاغو.

١-٢ شهدت الهيئة العامة للطيران المدني نموا هائلاً في قطاع الطيران بدولة الإمارات. والنمو الكبير في حجم اسطول الطائرات وتعدد الوجهات في جميع أنحاء العالم، أدى إلى ارتفاع كبير في الطلب على مؤسسات الصيانة المحلية والأجنبية لتلبية احتياجات الصيانة. وبالنظر إلى النمو المستمر في عدد مؤسسات الصيانة، فإن أكثر من ٧٠٪ منها توجد خارج دولة الإمارات. وسيستمر هذا العدد في الارتفاع بوتيرة سريعة مع إطلاق شركات الطيران الإماراتية وجهات جديدة مما سيقتضي من الهيئة العامة للطيران المدني تقليص الوقت اللازم للموافقة.

١-٣ قد تتطلب إدارة الموافقة على مؤسسات الصيانة الكثير من الوقت وتستوجب من أي سلطة طيران مدني باستمرار المزيد من الموارد البشرية. وعادة ما يتسم حشد هذه القوى العاملة بالتعقيد لأي سلطة طيران مدني عادة جراء تكاثر الطلبات الإضافية من شركات الطيران التي تستوجب الموافقة على مؤسسات الصيانة ومقرات عملها التي عادة ما توجد بعيدا عن قواعدها.

١-٤ وإذ تراعي الهيئة العامة للطيران المدني على النحو الواجب ولايتها في مجال السلامة، استحدثت خطة مراجعة شهادات مؤسسات الصيانة، للموافقة على هذه المؤسسات (محطات العمل بشكل أساسي). والغرض من الخطة هو تسريع عملية إصدار الهيئة العامة للطيران المدني لشهادة مؤسسة صيانة معتمدة حسب القاعدة ١٤٥ من لوائح الطيران المدني CAR 145 استنادا إلى توصية صدرت من عاملين مؤهلين وأكفاء في شركة الطيران التي تطلب خدمة مؤسسة الصيانة.

## ٢- المناقشة

٢-١ إن إدارة النمو في قطاع الطيران لا يزال يمثل تحديا كبيرا لأي سلطة طيران مدني. وسوف تشهد الإمارات نموا في الحركة الجوية بنسبة تفوق ١١,٥٪ سنويا حتى عام ٢٠٢٥.

٢-٢ وعلى الرغم من أن الهيئة العامة للطيران المدني عمدت إلى تحديث لوائحها التنظيمية الخاصة بها بما في ذلك تعيين المزيد من المهنيين المهرة، وأتمتة عملياتها ونظمها، ومواصلة تطوير العمليات والإجراءات الداخلية، لا تزال الهيئة في حاجة إلى استعراض عملياتها والارتقاء بها إلى المستوى الأمثل كيما تتمكن من استيعاب النمو بشكل آمن.

٢-٣ وتم اقتباس فكرة خطة مراجعة شهادات مؤسسات الصيانة من البرنامج الأوروبي لمراجعة شهادات صلاحية الطائرات، والذي تبنته وطبقته بالفعل دولة الإمارات العربية المتحدة. ويطبق هذا البرنامج منذ عدة أعوام الآن وأثبت سلامته وقدرته على التكيف مع التوسع التجاري لقطاع الطيران. ومن المتوقع أن تتمخض خطة مراجعة شهادات مؤسسات الصيانة عن نفس النتائج وعلى وجه الخصوص بعد الترحيب الإيجابي بها من قبل شركات الطيران الإماراتية باعتبارها البديل الأمثل لعمليات الموافقة التقليدية التي تتطلب وقتا أطول.

٢-٤ ومن أجل التطبيق الفعال للخطة يجب أن تضع سُلطة الطيران المدني في اعتبارها الأنشطة التالية:

أ) نشر اللوائح لدعم الخطة؛
ب) استحداث عملية وإجراءات التطبيق؛
ج) عقد دورات تدريبية محددة لتأهيل العاملين في الخطوط الجوية والمسؤولين عن التوصية بالموافقة على شركة الصيانة؛ و

د) ضمان الجودة وإجراء عمليات تفتيش أو تدقيق محددة للتأكد من أن الخطة تطبق حسب اللوائح.

٢-٥ إن الوقت والجهد الذي يمكن توفيره أثناء عملية الموافقة سوف يعوض إلى حد كبير الوقت والجهد اللازمين للأنشطة المذكورة أعلاه. وسوف تُخفض هيئة الطيران بالفعل تكاليفها التشغيلية للأسباب التالية:

أ) وقت أقل لمهمات سفر المفتشين (تذاكر السفر، وبدل الإقامة اليومي)؛

ب) ستقل الحاجة إلى إصدار تأشيرات للمفتشين؛

ج) عدم تعرض المفتشين للأخطار الأمنية في أماكن معينة؛

د) استخدام المفتشين في مناطق تطرح شواغل أكبر في مجال السلامة؛

هـ) بيئة خالية من الشكاوى من قطاع شركات طيران كثيرة المطالب بالنظر إلى إمكانية الحصول على الموافقة في الوقت المناسب بما يتماشى مع الجدول الزمني التشغيلي للشركة.

## ٣- الخلاصة

٣-١ إن خطة مراجعة شهادات مؤسسات الصيانة عبارة عن خطة شراكة ذكية ترمي إلى تحقيق سلامة الطيران المدني في بيئة مليئة بالتحديات تتأثر باستمرار بالنمو المطرد للقطاع.

٣-٢ من المتوقع أن يجلب التطبيق للخطة فوائد جمة لسُلطات الطيران المدني و/أو القطاع من حيث:

أ) تحسين مستوى السلامة من خلال مطابقة قواعد التدقيق والمراقبة؛

ب) توفير سبيل آخر لمراقبة أداء المؤسسة في مجال السلامة؛

ج) توفير التكاليف عبر تقليل الحاجة إلى التدقيق من جانب سلطة الطيران المدني لأغراض الموافقة الأولية على المؤسسات الأجنبية؛

د) تسريع عملية الموافقة على مؤسسات الصيانة المعتمدة، والتأكد من أن الموافقة على المتعاقد لدى المشّغل يتوافق وأولوياتهما /آجالهما الزمنية؛

هـ) تحقيق أوجه التشابه بين محطات المشغلين من خلال التشارك في التقارير الصادرة بموجب الخطة؛

و) جني الفوائد من الخطة دون الحاجة إلى توظيف المزيد من العاملين.

**– انتهى –**